

بالتوائق.. حيدان يحوّل وزارة الداخلية إلى شركة خاصة

فرض رسوم إقامات للأجانب وتحويلها إلى حساب شخصي بمصرف الكريمي

الأمناء/خاص:

أصدر وزير الداخلية اللواء الركن إبراهيم حيدان قرارا بشأن رسوم الإقامات وتأشيرات دخول العرب والأجانب إلى اليمن.

وفي وثائق رسمية وحصرية لـ"الأمناء"، أقر الوزير الموالي لجماعة الإخوان، رسوم إقامات وتأشيرات دخول المواطنين العرب والأجانب في اليمن، وتحويل تلك المبالغ إلى حساب شخصي بمصرف الكريمي.

وفي القرار الذي لم يعلن رسميا من قبل الوزارة، تظهر قائمة رسوم المعاملات، وتجديدها، وهي مبالغ ضخمة جدا، لا تودع إلى خزينة الدولة، بل إلى حسابات خاصة تتبع الوزير حيدان، وذلك في تجاوز خطير. وفي وثيقة أخرى حصرية لـ"الأمناء" تؤكد أن الرسوم التي أقرها وزير الداخلية اللواء الركن إبراهيم حيدان، تذهب إلى حساب شخصي بمصرف الكريمي، ولا تورد إلى خزينة الدولة، كما ما هو معروف في جميع الدول.

وفي الوثيقة أودع المواطن رايد سرور فتح الماس إلى حساب العميل في صرافة الكريمي، محفوظ يسلم محفوظ باجبير، مبلغا وقدره 126850 ريالاً يمنياً.

ويشير القرار إلى أن الوزير حيدان، مستمر في تجاوزاته بالقرارات العبثية وعدم الرجوع إلى مجلس القيادة الرئاسي والمجلس الانتقالي،

الرقم	التاريخ	المبلغ	الوصف
1	2022/03/28	1000	رسوم إقامات الأجانب
2	2022/03/28	5000	رسوم تأشيرات دخول
3	2022/03/28	10000	رسوم تأشيرات دخول
4	2022/03/28	5000	رسوم تأشيرات دخول

الرقم	التاريخ	المبلغ	الوصف
1	2022/03/28	30000	رسوم إقامات الأجانب
2	2022/03/28	50000	رسوم تأشيرات دخول
3	2022/03/28	100000	رسوم تأشيرات دخول
4	2022/03/28	5000	رسوم تأشيرات دخول

الرقم	التاريخ	المبلغ	الوصف
6	2022/03/28	30000	رسوم إقامات الأجانب
7	2022/03/28	10000	رسوم تأشيرات دخول
8	2022/03/28	20000	رسوم تأشيرات دخول
9	2022/03/28	80000	رسوم تأشيرات دخول
10	2022/03/28	40000	رسوم تأشيرات دخول
11	2022/03/28	40000	رسوم تأشيرات دخول
12	2022/03/28	40000	رسوم تأشيرات دخول
13	2022/03/28	20000	رسوم تأشيرات دخول
14	2022/03/28	20000	رسوم تأشيرات دخول
15	2022/03/28	10000	رسوم تأشيرات دخول
16	2022/03/28	30000	رسوم تأشيرات دخول
17	2022/03/28	30000	رسوم تأشيرات دخول
18	2022/03/28	100000	رسوم تأشيرات دخول
19	2022/03/28	150000	رسوم تأشيرات دخول



ضارباً بالتوائقات السياسية الأخيرة عرض الحائط.

مصادر لـ"الأمناء": الزندان يحدث زلزالاً في السك الدبلوماسي

الأمناء/خاص:

علمت صحيفة "الأمناء" من مصادر خاصة بأن وزير الخارجية الدكتور شائع محسن الزندان سيقوم خلال الأيام القادمة باستدعاء معظم السفراء والملحقيات في الدول، كون فترتهم قد انقضت منذ سنوات.

وأفادت تلك المصادر بأن الوزير الزندان لديه تصور في تقليص عدد أفراد السك الدبلوماسي والملحقيات بالخارج، والذي بلغ عددهم حد التضخم، مشيرة بأن هناك قوى متنفذة لحزب الإصلاح تحاول عرقلة تلك التوجيهات مثل كل المرات السابقة.

المصادر أفادت لـ"الأمناء" بأن هناك سفراء وملحقيات مرت عليهم أكثر من 10 سنوات، وهي فترة لا يسمح بها أي قانون، بالإضافة إلى تواجد موظفين في السفارات أرفقوا ميزانية الدولة ومن المتوقع أن تشن تلك القوى حملة شرسة على الوزير الزندان في الأيام القادمة.

المبعوث الأممي في العاصمة عدن بمهمة للحوثيين

الأمناء/خاص:

علمت صحيفة "الأمناء" من مصادر خاصة أن المبعوث الأممي "هانس غرونبرغ" في زيارته إلى عدن جاء بمهمة للحوثيين. وأكدت المصادر أن المبعوث الأممي خلال لقائه مجلس القيادة الرئاسي والحكومة في عدن ناقش إلغاء قرار البنك المركزي بتحويل البنوك من صنعاء إلى عدن.

وحسب المصادر فإن المبعوث شدد على ضرورة العمل بهذا الاجراء كونه يسهم في إنجاح عملية السلام التي ترعاها الأمم المتحدة (حد قوله).

يذكر أن البنك المركزي أصدر قرارا قبل حوالي شهر دعا البنوك بتحويل مراكزها الرئيسية إلى عدن خلال شهرين، وحظي القرار بترحاب كبير من الأوساط الاقتصادية والمصرفية.

محكمة الحوطة تعقد أولى جلسات محاكمة المتهمين بقتل رجل الأعمال محسن الرشدي

لحج/الأمناء/عبد الرحمن أنيس:

عقدت محكمة الحوطة الابتدائية برئاسة فضيلة القاضي نظمي سهيوم عبدالكريم، جلستها الأولى للنظر في قضية مقتل رجل الأعمال الشيخ محسن صالح الرشدي، ونجله رجل الأعمال علي محسن صالح الرشدي، ومحسن علي عبدالله الرشدي، وعارف قاسم الأشول، في الحادثة التي وقعت في سوق 14 أكتوبر بمديرية لبعوس، يوم 2022/6/14م. وعقدت الجلسة بحضور ممثل النيابة العامة القاضي عبدالاله صالح مشهور، وبحضور أولياء الدم ومحاموهم: عبدالعزيز بن صلاح، ليزا مانع سعيد، عبدالخالق مرشد، حسين الجرايدي.

وفي الجلسة تبين حضور ثلاثة من المتهمين من محبسهم وهم: علي صالح محمد السيلاني، ياسر علي صالح السيلاني، وقد حضروا مرتدين الزي الخاص بنزلاء السجن المركزي كما

تبين غياب المتهم الأول محمد سعيد عبدالقوى المفلسي المقبوض عليه في صنعاء، وبسؤال المحكمة للنيابة العامة عن سبب غيابه، أجابت النيابة بأنه هرب بعد الحادثة وتم القبض عليه في صنعاء، وصدر حكم من المحكمة العليا في صنعاء بإحالة المتهم إلى الاختصاص محكمة لحج، إلا أن الجهات الامنية في سلطة الانقلابيين لم تقم بتنفيذ حكم المحكمة العليا في صنعاء وليس هناك استجابة حتى اللحظة.

وعليه أقرت المحكمة اعتبار المتهم الأول فارقاً من وجه العدالة وتنصيب المحامي ياسر سالم عبدالله المهندس محامياً عنه.

وسألت المحكمة المتهمين عما إذا كان لديهم محامي فأفادوا بأنه ليس لديهم محامي، وسألهم القاضي عما إذا كانوا يريدون تنصيب محام فأجاب المتهم علي صالح السيلاني بأنهم يريدون أولاً معرفة قرار الاتهام و (الاختصاص المكاني المذكور فيه). وقررت المحكمة تنصيب محامي المتهم الأول ياسر المهندس محامياً عن المتهمين الأربعة.



وأوعزت المحكمة للنيابة العامة بقراءة قرار الاتهام وطلبت من المتهمين الإصغاء إليه، وقرأ ممثل النيابة العامة القاضي عبدالاله مشهور أمام المتهمين مضمون القرار. وطلبت النيابة محاكمة المتهمين والحكم عليهم بالعقوبة المقررة شرعاً وقانوناً مع مراعاة الحكم بمصادرة المضبوطات.

ولدى سؤال المحكمة للمتهمين عن ردهم على قرار الاتهام، قال المتهم الثاني علي صالح السيلاني: ((أنا لم أطلب سماع قرار الاتهام، وأريد أن أقدم طلباً شفوياً بعدم الاختصاص المكاني والولائي لمحكمة الحوطة كون محكمة لبعوس هي المختصة بنظر القضية وحدثت الواقعة في دائرة اختصاصها، والأطراف في مديرية لبعوس، لذا نطالب إعطاءنا فرصة للبحث عن محام غير المحامي المنصب لنا والجلوس معه ونطلب صورة من ملف القضية)).

وردت النيابة على دفع المتهمين بالقول إن النائب العام توجه إلى المحكمة العليا بطلب نقل الاختصاص المكاني إلى لحج، وصدر قرار المحكمة العليا رقم (1049/137) بتاريخ 2023/9/17 والذي قضى بنقل قضية المتهمين المذكورين من محكمة لبعوس الابتدائية م / لحج إلى محكمة الحوطة الابتدائية م / لحج.

فيما طالبت محامية أولياء الدم ليزا مانع بأن يرد المتهمين أولاً على قرار الاتهام وبعد الإقرار أو الإنكار يمكن أن يطلبوا صورة من ملف القضية، كما

تحدث محامي أولياء الدم عبدالخالق مرشد قائلاً بأن دفع المتهمين هو دفع شكلي، وطالما هناك حكم من المحكمة العليا للجمهورية بنقل الاختصاص المكاني فالإجراء سليم.

وبسؤال المتهمين عن إقرارهم أو إنكارهم لما ورد في قرار الاتهام أجاب المتهمون بالإنكار.

بعد ذلك طلبت محامية أولياء الدم ليزا مانع الإذن بالحديث قائلة إن هناك أكثر من 30 شاهداً على التحريض والقتل المباشر، إضافة إلى اعترافات المتهمين في محاضر التحقيق والأدلة المادية وتسجيلات كاميرات المراقبة.

وقررت المحكمة إلزام النيابة العامة بمواجهة المتهمين بأدلة الإثبات في الجلسة القادمة، مع منح المتهمين صورة من ملف القضية، والتأجيل لسماع شهود الإثبات وتقديم ما لدى المتهمين، وحضور محامي عن المتهمين غير المحامي الذي تم تنصيبه في هذه الجلسة.

وقررت المحكمة التأجيل إلى جلسة الخميس القادم الموافق 23 مايو 2024.